

النخبة الموالية والعائلة الحاكمة في البحرين هل من تمرد سني؟



عباس بوصفوان

مركز البحرين للدراسات في لندن
سبتمبر (أيلول) ٢٠١٩

BCSL

BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن



النخبة الموالية والعائلة الهاكمة في البحرين هل من تمرد سني؟

المؤلف: عباس بوصفوان

الناشر: مركز البحرين للدراسات في لندن

الطبعة: الأولى

تاريخ النشر: سبتمبر (أيلول) ٩١٠٢

جميع الحقوق محفوظة مركز البحرين للدراسات في لندن ©

الآراء تعبر عن رأي الكاتب، وليس بالضرورة عن موقف المركز.

المحتويات

- أولاً. مدخل ٦
- ثانياً. الحقبة المرصودة ٧
- ثالثاً. أبطال الوثائقي ٨
- رابعاً. التخادم بين الطبقة الحاكمة وتنظيم «القاعدة» ١٣
- خامساً. التجنيس والهجرة السنية ١٧
- سادساً. هل من تمرد سنّي؟ ٢٢
- سابعاً. موقف النخبة الموالية من العنف ضد المعارضة ٣٢
- ثامناً. الاصطفافات الجامدة ٣٤

مركز البحرين للدراسات في لندن

تأسس مركز البحرين للدراسات في لندن في مايو (أيار) 2012، بهدف تقديم قراءات رصينة عن قضية البحرين، والعناصر المؤثرة فيها داخليا وإقليميا ودوليا، وكذا تقديم قراءات للأوضاع في على ضفتي الخليج.

يشجّع المركز النقاشات والحوارات بشأن البحرين والخليج، ويسعى إلى زيادة اهتمام الباحثين وصناع القرار وتحفيزهم على تناول الأبعاد المختلفة للتطورات في البحرين والمنطقة الخليجية.

الموقع الإلكتروني: bcs1.org.uk

البريد الإلكتروني: editor@bcs1.org.uk

حساب تويتر: @bhcs1

عبّاس بوصفوان

صحافي وكاتب، احترف العمل الصحافي في 2002، عمل رئيسا لقسم المحليات في "الوسط" و"الأيام". نشر مقالات في "البيان" الإماراتية، و"الوقت" البحرينية، و"الأخبار" اللبنانية.

مؤلف كتاب بنية الاستبداد في البحرين: دراسة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، نشر العديد من الأوراق البحثية والتحليلية.

رئيس التحرير لمركز البحرين للدراسات في لندن. مقدم برنامجي "اتجاهات سعودية" و"الدوار" على قناة "نبا"، ضيف برنامج "صلب الموضوع" على قناة "اللؤلؤة".

الموقع الالكتروني: abbasbusafwan.net

البريد الالكتروني: abbasbusafwan@gmail.com

حساب تويتر: [@abbasbusafwan](https://twitter.com/abbasbusafwan)

أولاً. مدخل

بثت قناة «الجزيرة» القطرية، الأحد 14 تموز/ يوليو 2019، فيلماً وثائقياً عن البحرين بعنوان «اللاعبون بالنار»¹، ضمن حلقات البرنامج الاستقصائي «ما خفي أعظم»، الذي يقدمه تامر المسحال.

استند الوثائقي إلى تسجيل مرئي لعضوين سابقين في تنظيم «القاعدة» - فرع البحرين، تم تصويره في تموز/ يوليو 2011، وبقي طيّ الكتمان نحو ثمان سنوات، حتى سُرب لـ «الجزيرة»، من

1. ما خفي أعظم: اللاعبون بالنار:

[https://www.youtube.com/watch?v=Bptzscpc-](https://www.youtube.com/watch?v=Bptzscpc-CBQ)

[CBQ](https://www.youtube.com/watch?v=Bptzscpc-CBQ)

قَبْلَ جِهَة لَمْ تَكشِف القَنَاة عَن هَوِيَتِهَا.

كَمَا بَثَ الوَثَائِقِي مَقَابَلَاتٍ مَعَ ضَابِطِينَ وَمُسْتَشَارٍ مُنْشَقِينَ عَنِ النِّزَامِ، عَكَسَتْ آرَاءَهُمْ مَا خَفِيَ مِنْ عِلَاقَاتٍ بَيْنَ الحُكْمِ البَحْرِينِي وَمُتَطَرَفِي «القَاعِدَة»، وَالانْشِقَاقَاتِ - الضَّيْقَة لَكِنِ المَعْبَرَة - فِي جِهَازِهِ العَسْكَرِي، وَتَحْدِيَاتِ القَصْرِ فِي إِدَارَةِ العَائِلَاتِ السَّنِيَّةِ، وَحَرْبِهِ المَسْتَنَدَة إِلَى نَظْرِيَّةِ تَجْفِيفِ الينَابيعِ مَعَ المَجْتَمَعِ الشِّيعِي.

ثَانِيَا. الحَقْبَةُ المَرْصُودَةُ

يُغَطِّي الوَثَائِقِي سِنَوَاتِ حُكْمِ المَلِكِ حَمْدِ، الِذِي اعْتَلَى كُرْسِي الإِمَارَةِ فِي آذَارِ/ مَارَسِ 1999، وَأَعْلَنَ نَفْسَهُ مَلِكاً فِي 2001. وَيُمْكِنُ اعْتِبَارُهُ تَقْيِيماً لِلعَهْدِ المَلِكِي، الِذِي دُشِّنَ بِمَصَالِحَةِ وَطَنِيَّةِ وَاعِدَة (شِبَاطِ/ فَبْرَايِرِ 2001)، وَعِلَاقَاتِ مُبْشِرَة مَعَ الدَّوْحَةِ بَعْدَ حَلِّ الخِلَافِ الحُدُودِي مَعَهَا (آذَارِ/ مَارَسِ 2001).

لكن، بعد نحو عقدين من ذلك، آلت الأمور إلى ارتهان كامل للسعودية، وحماس للمساهمة في حصار غير معهود ضد الجار القطري، وريادة في التطبيع مع إسرائيل، وتنامي الحضور العسكري الأجنبي في الجزر، ودين عام يناهز ثمانين في المئة من الناتج المحلي، وتحديات معيشية تواجه قطاعات واسعة من المواطنين (ثلث القوى العاملة الوطنية تتقاضى راتباً في حدود ألف دولار أو أقل) وطغيان التجنيس، وشيوع الطائفية، وإرباك في العلاقة مع «الإخوان المسلمين»، وشرخ في الثقة بين أبرز العائلات البحرينية والحكم، أفرزت هجرة إلى قطر، وقطيعة كاملة بين القصر والمعارضة، وحرب علنية وغير مسبوقة ضد مختلف القطاعات الشيعية.

ثالثاً. أبطال الوثائقي

جميع أبطال وثائقي «اللاعبون بالنار» من الموالين:

1. محمد صالح، أحد قيادات تنظيم «القاعدة» - فرع البحرين. وقد أقر، في تسجيله المرئي، بوجود علاقة غير مُعلنة بين الأجهزة الرسمية البحرينية والتنظيم الإرهابي، نُسجت، منذ 2003، عبر ضباط أمن الدولة، بمبادرة من السلطات العليا في البلاد.

كما كشف الرجل عن تكليفه من قبل السلطات البحرينية بتنفيذ عمليات اغتيال لمعارضين، والبدء بتصفية القيادي عبدالوهاب حسين، الذي يتمتع بثلاث خصال: الصلابة، التصور النظري، والشعبية.

صالح مقيم حالياً في المنامة، ولم يتعرّض للمساءلة بعد بث الوثائقي، بل ظهر على تلفزيون البحرين¹ مؤكداً صحة الفيديو الذي

1. تقرير تلفزيون البحرين ردّاً على افتراءات ما خفي أعظم:

<https://www.youtube.com/watch?v=yUI8IQcw1hM>

عرضته «الجزيرة»، مبرراً تسجيله في سياق مناكفة الحكومة في حال تم اعتقاله أو أي من زملائه القاعديين.

2. القيادي القاعدي هشام البلوشي، الذي قتله السلطات الإيرانية في 2015، باعتباره أحد قادة «أنصار الفرقان»، التي تبنت عمليات إرهابية عدة ضد الحرس الثوري لإيراني. اعترف البلوشي، في تسجيله المرئي، بأن السلطات البحرينية زوّدته باللوجستيات المطلوبة، من مال وسلاح، لتنفيذ أعمال قتل على الضفة الغربية من الخليج.

وقد اعتدنا صُراخاً من المنامة بأن طهران تتدخل في شؤونها، بيد أن تصريح البلوشي يقدم تصوّراً آخر.

3. الضابط السابق في الجيش البحريني ياسر الجلاهمة. وأجريت المقابلة معه

في الدوحة، مقر هجرته منذ 2013. أفاد الجلاهمة بأنه قاد سرّية مكونة من 700 مجتّد، مدججين بالسلاح، ومدعومين بالطائرات العمومية، لفض الاعتصام السلمي في دوار اللؤلؤة، في 16 آذار/ مارس 2011، بعد يوم واحد من إعلان حالة الطوارئ، ودخول القوات السعودية الإماراتية إلى الجزر.

القائد العسكري شهد بأن المُعتصمين في الدوار كانوا عزّلاً من السلاح، وقد تفرّق أغلبهم دون أي مواجهة تذكر مع القوات الأمنيّة، لكن الأخيرة وضعت أسلحة في مقر الاحتشاد، وقامت بتصويرها، وادّعت أنها تخصّ المعتصمين.

وسبق أن أبرز تقرير «اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق» (المعروف بتقرير بسيوني) الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، سلمية الحشود في دوار اللؤلؤة، بيد أن إفادة قادمة من

قلب المؤسسة العسكرية لها وزن خاص، وتعدّ شهادة حاسمة تعزز سردية المعارضة، التي تتلقى الضربات العنيفة، وتردّ بإصدار البيانات ورفع شعار السلمية.

4. الضابط السابق في الجيش البحريني محمد البوفلاسة، الذي انضم إلى المتظاهرين في 2011، واتّهم الحكومة بالإرهاب، وسحق المحتجين، وإطلاق النار عليهم، واستخدام المواطنين ورقة ضدّ حركة الدوار، وبعد الفتك بالحركة المطلوبة، عملت الحكومة جاهدة لتشتيت الحركة الموالية.

5. صلاح البندر، المستشار السابق لحكومة البحرين، الذي أكد قيام القصر بالتحكم بالعملية الانتخابية، والعمل على خلق فتنة شيعية - سنية، ووضع خطط سرّية لتسعيها، وتنفيذ مخطط هيكلي بغية عزل

المناطق السكنية الشيعية في كنتونات.

وقد أنهى الرجل، وهو سوداني الأصل، مقابله بالتحذير من تحول البحرين إلى «دارفور» أخرى.¹

رابعا. التخادم بين الطبقة الحاكمة وتنظيم «القاعدة»

أثبتت اعترافات محمد صالح الافتراض الذي ظلّ غير مؤكّد طويلاً، عن وجود تنسيق ما بين تنظيم «القاعدة» والطبقة الحاكمة البحرينية.

1 ظهر في الوثائقي أيضاً كل من النائب السابق في البرلمان البحريني عن كتلة «الوفاق» جواد فيروز، والصحفي عادل مرزوق، والمعارض د. سعيد الشهابي، الذين أثروا المحتوى، وأضفوا على المشهد بعدا وطنيا. وقدم محللون غربيون إفادات أغنت الفيلم، وعززت من مصداقية طروحاته: ظهر آدم إيرلي السفير الأمريكي في البحرين (2007-2011)، والباحث إيميل نخلة، صاحب كتاب «البحرين: التنمية السياسية في مجتمع متطور»، وجون كريكو الضابط السابق في وكالة المخابرات الأمريكية CIA، الذي كشف عن مقتل ثلاثة من أسرة آل سعود في ظروف غامضة، في السعودية، يعتقد ان لهم صلة بتنظيم «القاعدة».

جرى التواصل بين الطرفين في صيف 2003، بعد أشهر قليلة من احتلال واشنطن للعراق، مع تصاعد القلق الأميركي من نمو تنظيم «القاعدة» وأخواته، وفزع المنامة والإقليم الخليجي من «الصعود الشيعي» في بغداد، إثر السقوط المدوي لنظام صدام حسين.

حاول كلّ من تنظيم «القاعدة» الطموح، حينها، والنظام البحريني القلق، استثمار الآخر، لكن الشكوك ظلّت متبادلة. والسؤال الذي شغل المنامة تمثّل في إمكانية توجيه سلاح المتطرفين إلى صدور المعارضين، وإقناعه بعدم استهداف المصالح الأميركية، والمنشآت الحكومية.

كما أمّلت السلطة في استخدام «القاعدة» لتسعير المعركة الطائفية في البلاد، والدفع بالبحرين في أتون الصراع الإقليمي، والتخويف من نموذج «الخراب العراقي»، وأنه على «القاعدة» وعموم الموالين القيام بعمليات استباقية لمنع ذلك.

رعاية حكومة المنامة للعناصر القاعدية لم يهدئ المخاوف الأميركية من فرضية تعرّض منشآتها للتهديد. لذا طلبت واشنطن تكراراً من المنامة اعتقال أشخاص معيّنين، فيما بادرت الحكومة إلى اعتقال مجموعات مصنّفة ضمن قوائم المتطرفين.

تدرك واشنطن، كما المنامة، أن خروج التنظيم المُتطرف عن الخط المرسوم له احتمال قائم. وصحيح أن سقوط برج التجارة العالمي في نيويورك (2001) على يد القاعديين، يمكن عدّه عَرَضَ جانبي لانهييار الاتحاد السوفياتي، الذي نُهك في أفغانستان، على يد التحالف الأميركي السعودي والمجاهدين الأفغان حينها، لكن ذلك لم يقلل من مرارة الهجوم الدموي على قلب أميركا.

بالنسبة إلى محمد صالح، المُكلّف بعملية الاغتيال، فقد أعمته حماسته حتى عن التفكير في

أسباب امتناع حكومة المنامة عن مده بالسلاح، وقد قاده ذلك إلى الوقوع في أسر الرياض بضعة أشهر، قبل أن يتدخل الملك حمد للإفراج عنه، ووعده بتعويضه عن ظروف الاعتقال.

ورغم أن بعض أشكال التخادم استمرت بين «القاعدة» والمنامة، وقد غدّته، بعد 2011، التطورات في البحرين وسوريا واليمن، فإن الملاحقات الأمنية لم تهدأ ضد المتشددین من ذوي الخلفيات القاعدية أو الداعشية.

وتُظهر تسجيلات صالح والبلوشي، التي صوّرت في ذروة «الربيع العربي» (صيف 2011)، بأن المُتطرفين كانوا يضعون في اعتبارهم نظرة القصر الذي يعطي أولوية للعلاقات مع واشنطن على ما عداها، وإنه قد يستخدم أعضاء «القاعدة» للفتك بـ«ربيع البحرين» ولخلط الأوراق في بلدان أخرى في المنطقة، ثم يفتك بها.

خامسا. التجنيس والهجرة السنية

جدّد وثائقي «الجزيرة» القلق الذي ينتاب الحكم البحريني إزاء هجرة عائلات مقربة من أسرة آل خليفة الحاكمة إلى قطر.

حديث الضابط الجلاهمة والآخرين، عن أسرار الدولة البحرينية، يطرح أسئلة عن حجم المعلومات التي باتت في حوزة الدوحة جرّاء هجرة أشخاص كانوا في موقع المسؤولية. ولا يقلل من ذلك احتفاظ الدوحة بتلك المعلومات، وعدم بثّها للملأ عبر قناة «الجزيرة» أو غيرها.

ولا يمكن فصل الهجرة عن التجنيس الذي يؤدي إلى تدني مكانة الأسر التي تعدّ نفسها عريقة وقبلية، في العديد من الحالات المرصودة.

فيما يخص الضابط ياسر الجلاهمة، فقد هاجر إلى قطر في 2013 - بحسب السردية التي يرويها للكاتب مصدر مقرب من المهاجرين -

على خلفية مشادة جرت بينه وبين مُجند مُجنس يعمل تحت أمرته في الجيش البحريني، حيث قرر الجلاهمة، وفق صلاحياته، إيداع المجنس في السجن حتى يحين وقت إحالته على التحقيق.

تفاجأ الجلاهمة بصدور أمر من قيادة أعلى منه بالإفراج عن المجنّد، بالنظر إلى حاجة الجيش إلى عدم إثارة المجنسين في ظل الصراع مع المعارضة، كما برر المسؤولون حينها. شعر الجلاهمة بالإهانة فقرر الانشقاق عن الجيش، والهجرة إلى قطر.

تلك القصة جرت على نحو شبيه مع رئيس مجلس بلدية الجنوبية علي المهندي، الذي يرى أنه أسيء له من قبل عضو بلدي مُجنّس، ولم يجد «البحريني الأصلي» - كما يعتبر المهندي نفسه - له مناصراً.

وإلى جانب اعتبارات أخرى، يمكن ربط هجرة

النائب السابق حمد المهندي وشقيقه رئيس مجلس بلدية الجنوبية إلى قطر، وكذا تمرد الضابط محمد البوفلاسة على مسألة التجنيس.

وبعكس آبائهم الذين كانوا مُجتدين معزولين، يتبوأ أبناء المجتسين، مع مرور الوقت، مكانة تزداد علواً في التراتبية الاجتماعية، والتركيبة العسكرية والأمنية والمدنية والقضائية والمجالس المنتخبة، وتتنامى قدراتهم المالية وحضورهم التجاري.

ويريد القصر فرض هذه المعادلة بالإكراه على المواطنين، في ظل تعاطف الإقليم والغرب مع هذا المسلك الذي يحول البحرين إلى بلد غير الذي ألفناه وعرفناه.

وإذا استمر هذا النهج، قد يتمكن الحكم من تحقيق مراده، في هندسة بحرين جديدة، يكون المجنسون أحد أهم عناصرها، ويُدوّب المواطنون وسط المجنسين والعمال الأجانب،

وتتركز الثروة الاقتصادية في يد أطراف بعينها، فيما يتم توجيه الجغرافيا الصغيرة للجزر لخدمة هذه التوجهات.

ويعكس التجنيس نوعاً من عدم ثقة العائلة الحاكمة في النخبة المحيطة بها، ما يدفع الحكم إلى وضع مجنّسين في مواقع مهمة، إضافة إلى الأثر الأبعد للتجنيس في إحداث خلل ديمغرافي في الجزر، يطيح بالأغلبية السكانية المعروفة تاريخياً عن البلاد.

شملت الهجرة إلى قطر، بعد 2011، أفراداً وأسراً بكاملها، تجّاراً ونواباً وعسكريين، من عائلات البوعينين، الرميحي، المهندي، الكواري، المسلم، والجلاهمة وغيرهم من الأسر التي تصنّف تقليدياً على أنها قبلية مثل آل خليفة.

وتعتقد حكومة البحرين أنها أوقفت ما تعتبره «نزيف» تجنيس قطر لمواطنين يفترض أنهم موالون للحكم، بعد إثارة الموضوع خليجياً، في

ظل الأزمة الأولى مع الدوحة قبل نحو خمس سنوات (2014).

تقليدياً، يقف سنّة البحرين موقفاً إيجابياً من هجرة أقرانهم إلى الدوحة باعتبار البلدان الخليجية كياناً واحداً، والعلاقة بين الدوحة والمنامة ذات خصوصية أسرية. بيد أن العائلات السنية البحرينية لظمت الصمت إزاء الموضوع، بعد هجوم الحكومة على المهاجرين، في 2014. (انظر مقالتي: ما وراء الهجرة السنية من البحرين إلى قطر، موقف الرأي السني من الهجرة إلى قطر).

ولا تعرض الدوحة الجنسية على البحرينيين بالمبدأ، إلا أنها تقول إنه يمكن النظر في مدى الحق في التجنس لأشخاص يثبت لهم جذور، من ناحية الأب، في شبه جزيرة قطر.

لكن ليس من المبالغة القول إنه لو فتحت قطر باب تجنيس البحرينيين على مصراعيه،

لاصطف الآلاف لنيلها، نظراً للتدهور الحاصل في
البحرين أمنياً وسكّانياً.

سادسا. هل من تمرد سنّي؟

ليس انشقاق الضابطين الجلاهمة والبوفلاسة،
اللذين برزا في وثائقي الجزيرة «اللاعبون بالنار»، إلا
نموذجين من عينات أخرى عديدة للتمرد السنّي
المحدود، لكنه معبّر، بالنظر إلى حدوثه في الجيش،
أهم مؤسسة تركز عليها السلطة الحاكمة.

وتعاني المؤسسة العسكرية البحرينية من
خلل جوهري، ولا تحظى بتوافق وطني ويزداد
وضعها قتامة بانشقاق بعض الضباط، وتنامي
نفوذ المجنّسين.

ويشكل الجيش حجر الزاوية لأمن الحكم
ومستقبله. وعادة ما تُعلي الحكومة في أدبياتها
من مقولات القوة، ولا تعتدّ بالوثائق الدستورية
التي مرّقتها، مثل تعليقها العمل بدستور دولة

البحرين (1973) بعد نحو سنتين من كتابته من قبل مجلس تأسيسي، وعدم التزامها بينود ميثاق العمل الوطني، الذي صوّت عليه المواطنون في 2001.

ويبدو أن ردّ الحكومة البحرينية على الدولة القطرية بشأن بثّ الوثائقي، لن يكون خارج المألوف، في ضوء تقديرات ترجّح استنفاد التحالف السعودي الإماراتي البحريني معظم أوراقه في صراعه ضد الدوحة.

وبالفعل، باستثناء تغريدة لوزير الخارجية منتقداً الدوحة، وصدور عدد من المقالات تعوزها المعلومات وتستند على السباب، التزمت البحرين الصمت إزاء الوثائقي المجلجل.

لكن الردّ الذي يبدو معقداً هو ذلك الذي من المحتمل توجيهه إلى بعض الأطراف في الجماعات الموالية، التي برز من بين صفوفها

أبطال الفيلم¹.

فالتمرّد السني المحدود، لا بدّ أن يثير قلق الحكم، وافترض امتناع الحكومة عن القيام برّد فعل ما، لا ينسجم وفكرة الإغلاء من نظرية «الأمن أولاً».

ويشغل أبناء عائلات المهاجرين إلى قطر مواقع مهمة في القطاع المدني والعسكري. مثلاً، شقيقة ياسر الجلاهمة هي مسؤولة رفيعة في وزارة الصحة. لذا، فإن افتراض التزام الحكومة

1 يمكن القول أنه قد صدر رد فعل حكومي ضد المعارضة البحرينية، بعد بث الوثائقي، تمثل في إعدام الناشطين علي العرب وأحمد الملاي، نهاية يوليو الماضي، كما سبق ان أدان القضاء الحكومي زعيم «الوفاق» الشيخ علي سلمان بتهمة ملفقة هي التخابر مع قطر. ورغم ان سلمان كان معتقلا منذ ديسمبر ٢٠١٤، فإن الحكومة وجهت له اتهامات بالعلاقة مع الدوحة في أعقاب إعلان السعودية والإمارات ومعهما البحرين ومصر الحصار ضد الدوحة في ٢٠١٧، علما بأن الاتصالات التي في ضوءها كُيفت الادعاءات ضد سلمان تمت في ٢٠١١، ضمن وساطة أشمل، شاركت فيها واشنطن، لتقريب وجهات النظر بين المعارضة والحكم.

سيناريو «عفا الله عما سلف»، يصعب توقّع اقتفائه في هكذا حالات.

لكن تبلور معالم الردّ الحكومي يحتاج إلى بعض الوقت كي يتضح واقعاً في المؤسسة العسكرية خصوصاً، وعلينا مراقبة أسماء العائلات التي من المتوقع تقليص نفوذها، خصوصاً عائلة الجلاهمة، التي كان أحد أفرادها (يوسف الجلاهمة) وزير شؤون الدفاع، حتى وقت قريب.

وقد عيّن يوسف الجلاهمة وزيراً لشؤون الدفاع، في 2014، في أعقاب اعتقال «البحريني سابقاً» صلاح الجلاهمة بتهمة الخيانة والتجنس بالجنسية القطرية.

وأزيح الجلاهمة من موقعه وزيراً للدفاع، العام الماضي، في تغيير روتيني على الأغلب، وعُين بدلاً منه أحد أبناء عائلة النعيمي، التي يعتقد أن حظوظها تزداد في التراتبية القائمة.

ويمكن افتراض أن منصب وزير شؤون الدفاع سيُمنح إلى العوائل القبلية السنية المقرّبة من الحكومة، وقد دشّن هذا النهج في 2014، تزامناً مع المعركة المشتدّة مع الدوحة، في محاولة لتطبيب خواطر العائلات المهاجرة، واحتواء شكاواها من التهميش، ومساواتها بالمجنسين.

إذاً، فإنّ الجزيرة والمكاسب اتّبعَت في بعض التعيينات لعدد من العائلات المهاجرة. وفي الوقت ذاته اقتفي نهج العصا والعقاب، كما شاهدناه في محاكمة صلاح الجلاهمة (2014).

لكنّ خروج ياسر الجلاهمة والآخرين على قناة «الجزيرة»، قد يعطي دفعة للأصوات الأكثر تشدداً، الداعية إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضدّ المتمردين و«المهاجرين الخونة» وعائلاتهم في البلاد.

وفي أعقاب بثّ «الجزيرة» للوثائقي، أذاع متحدث باسم وزارة الدفاع البحرينية «أنه وفي عام

2018، تمّ رصد المدعو ياسر عذبي الجلاهمة من خلال الأجهزة الأمنية في قوة دفاع البحرين بقيامه بتجنيد خلايا تجسسية عنقودية لصالح دولة أجنبية (قطر) حيث اشترك مع متهمين آخرين من خلال السعي والتخابر في ارتكاب جناية إفشاء أسرار الدفاع عن البلاد، وتسليم هذه المعلومات للأجهزة الاستخباراتية القطرية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة مملكة البحرين، والإضرار بمركز البلاد الحربي».

وكشف المتحدث الرسمي أن الجلاهمة «صدر بحقه في عام 2013 حكم بالسجن لمدة 10 سنوات، وذلك لعدم تلبية الدعوة للقوة الاحتياطية بعد أن فرّ إلى قطر وتجنّس بجنسيتها»، وهي معلومات لم تُعلن مسبقاً.

وفي الأساس، تستند علاقة النخبة الموالية بعائلة آل خليفة الحاكمة على مقايضة «الولاء» مقابل الحصول على الأولوية في الشراكة السياسية

والاقتصادية.

وطالما استثمرت النخبة الموالية الخلاف الخليفي - المعارض لزيادة مساحة نفوذها، وقد تضاعف حجم المكاسب للجماعات الموالية، بعد 2011، في الوظائف والبعثات والمناقصات والخدمات.

واستثمر الحكم الأزمة الناشئة لزيادة حضور المجنّسين، وهو أمر يزعج بعض الجماعات التي ترى أن مكاسبها تتقلّص، كما أنها ترى في التجنيس أضراراً فادحة بهوية البلاد.

وخلاف أنظمة أخرى، تلعب على وتر الطوائف، تكاد تقصي العائلة الحاكمة في البحرين كلّ الفاعلين الشيعة، بما في ذلك العائلات الشيعية الموالية تقليدياً للحكم، والتي تقلّص نفوذها على نحو جليّ منذ اعتلى الملك حمد موقع القرار في 1999، وتضاعف ذلك بعد 2011. (انظر مقالتي: إعادة هيكلة النخبة الشيعية الموالية).

واعتادت الأنظمة الخليجية أن تعوّض عن غياب الديمقراطية بتوازنات تحفظ للمكونات الشعبية ثقلاً سياسياً واقتصادياً. لكن الملك حمد يرى في التوازنات إخلالاً بأرجحيته، وهي نظرة ما كانت متّبعة حين كان رئيس الوزراء خليفة بن سلمان صاحب الكلمة الفصل في البلاد (1972 – 1999).

ويبدو أن القصر يرى في الاستناد إلى الموالين بمثابة ارتهان، لا يختلف - في جوهره - عن إشراك المعارضين في منظومة الحكم، ولذا تراه يلجأ إلى المجنّسين، وإدخالهم في هياكل المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية، وهو ما يجرّ إلى مزيد من المشاكل.

في ظلّ ذلك، فإن خيارات الحكم في التعاطي مع الاستياء القبلي السني سيكون طويل المدى، ذلك أن العنف الأهوج ضدّ الموالاتة، كذاك الذي يطبّق ضد الشيعة والمعارضين قد يعني تفكيك

منظومة الحكم القائم.

وقد شنت أطراف صحافية وخطباء مساجد عمليات تخوين عننية ضد المهاجرين إلى قطر، ووصفهم بالخوارج. وهذه اللغة يمكن أن تستثمرها السلطة كمقدمة لاتخاذ إجراءات عقابية ضدّ من تراه السلطة متعاطفاً مع قطر.

ولا يتسع المقام هنا لرصد الاتهامات الحكومية المتكررة ضد المواطنين، وربطهم بقطر، وفي حالات معينة تمّ ربط انتقاد سياسات التقاعد الحكومية، على سبيل المثال، ومسائل خدمية، بالعلاقة المشبوهة بالدوحة!

إزاء ذلك، لا يمكن إخفاء القلق الموالي من الرّد الحكومي المحتمل على ظهور منشقين سُنّة، على قناة تعتبرها الحكومة معادية، والحديث في أمور تُصنّف قبلياً أسرارَ دولة.

وفي محاولة لجبر خاطر الحكومة، أصدرت

العديد من العائلات الموالية، خصوصاً التي وردت أسماء أفراد منها في الفيلم الوثائقي، بيانات تؤكّد الولاء للقيادة السياسية، وتتبّراً من الذين تحدثوا على شاشة «الجزيرة»، وهو إجراء معتاد في البحرين في حالات كهذه.

وتعاني بعض الجماعات السنية، خصوصاً تيار «الإخوان المسلمين»، من التضييق في ضوء الضغوط الإماراتية التي تجد في الإسلام السياسي خصماً لدوداً.

وقد تمت إحالة عدد من الناشطين المواليين، في السنوات الأخيرة، على التحقيق الأمني، لأسباب سياسية، لكن خيارات الحكومة معقدة في إدارة الملف السني، إذ لا يمكن تعميم العنف ضدها، كما فعلت ضد الشيعة الذين فصل الآلاف منهم من أعمالهم، وزُجّ بالآلاف في السجون.

سابعاً. موقف النخبة الموالية من العنف ضد المعارضة

هل علينا أن نتفاجأ من أن اثنين من أبطال وثائقي «الجزيرة» يؤيدان استخدام العنف ضد المعارضين؟

لم يُظهر الضابط ياسر الجلاهمة الذي قاد الهجوم على دوار اللؤلؤة ندماً إزاء فعلته وهو يحكي مشهد الهجوم الدامي. ولا يعرف فيما إذا كان سيكرر الفعلة لو أوكلت إليه ثانية. ومثل هذا السؤال موجه أيضاً إلى القطاعات العسكرية والأمنية، التي أخشى أن إجابتها ستكون بالإيجاب.

كما لم يُظهر السلفي محمد صالح أسفاً إزاء موافقته على قتل معارضين شيعة، ولا يعرف إن كان سينفذ الطلب لو كُلف به ثانية.

وأظن أن نقاشاً يتوجب إطلاقه بمسؤولية وشجاعة وحكمة، يتعلق بموقف النخبة الموالية

من العنف ضد الشيعة. فمن المحتمل أن يكون الشخصان المذكوران لا يعبران عن وجهة نظر النخبة الموالية الفاعلة، تجاه تأييد استخدام القوة ضد المعارضين.

لكن هناك احتمال ثانٍ، يبدو مرجحاً، مفاده أن الجلاهمة وصالح ليسا نموذجين شاذين تجاه مشروعية العنف ضد الرأي الآخر، بل إن هذا العنف يجد تبريراته داخل الأوساط النخبوية الموالية، المتناغمة مع الحكم.

وقد شاهدنا في 2011 حماسة من الموالين منقطعة النظر ضد عمليات الاعتقال والقتل والتعذيب وهدم المساجد والفصل من العمل التي طالت القطاعات الشيعية المعارضة وغير المعارضة.

ثامنا. الاصطفافات الجامدة

تقليدياً، يُصنّف الإعلام الدولي الشيعة معارضين، والسُّنة موالين. بيد أن ذلك التوصيف لا يعبر عن الواقع إبان عقود الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي، حين كانت قيادات عربية ويسارية سُنية تتقدم صفوف المعارضين.

التوصيف الطائفي شاع منذ التسعينات على الأقل، حين تحركت انتفاضة تطالب بعودة العمل بدستور 1973، ورغم مساهمة الحركة اليسارية، ورموزها السُّنيين في التنظير للرؤى الدستورية الرفيعة، فإن الشارع السني، عموماً، كان مضاداً للحركة المطالبة التي تحمّس لها الجمهور الشيعي.

حينها كان «الإخوان المسلمون» متسيدين للمشهد السياسي السني، ولا يعرف عن تيار

الإخوان البحريني تأييده للإصلاحات السياسية، منذ نشأته في أربعينات القرن الماضي في البحرين، وينطبق ذلك حتى على أدائه البرلماني (2002 – 2019) الراض لتعديلات دستورية تمنح المؤسسة التشريعية صلاحيات حقيقية.

هذا، فضلاً عن الأجواء الإقليمية التي هاجمت إيران في بعدها الفارسي والشيوعي، واستثمر ذلك داخلياً لتشتيت الموالين عن جوهر الصراع الدستوري.

تنامى الاستقطاب الطائفي إبان عهد الملك حمد، في ظلّ دوائر ومنظومة انتخابية، شيدها الحكم وفق أسس طائفية، ضمن نظرة تفتيتية أوسع لإدارة البلاد.

وما زاد من الطين بلة تركيز الإسلام الشيعي، الممثل بجمعية «الوفاق»، على الفوز بالمقاعد، في تجربتيه الانتخابيتين في 2006 و 2010، عوض الحرص على تشكيل قائمة وطنية.

حالياً، يظل القسط الأكبر من القمع والسجون والمنافي والتضييقات الاقتصادية الواسعة، موجه للمعارضين، لكن مختلف الألوان السياسية تشرب من كأس الحكومة الأمني، إذا يتم اتهام الموالين السنة بالولاء إلى قطر، ويتم اتهام المعارضين الشيعة بالولاء لإيران¹.

بيد أن ذلك لا يغير من تقدير الموالين بأن التغيير السياسي سيعني أفضلية الشيعة أو مساواتهم مع الموالين، في حين بُني البلد - في رأي النخبة الموالية - على أساس هزيمة تاريخية للشيعة، يجدر بهم تجرع سُمها حتى قيام الساعة.

1 أنظر تصريحات وزير الداخلية البحريني، مثلاً، في ٤ أغسطس ٢٠١٩، الذي قال إنه «إذا كانت إيران قد استهدفت الطائفة الشيعية في البحرين، فإن قطر استهدفت الطائفتين (السنة والشيعة)».



النخبة الموالية والعائلة الهاكمة في البحرين هل من تمرد سني؟

مركز البحرين للدراسات في لندن

سبتمبر (أيلول) 2019

جميع الحقوق محفوظة مركز البحرين للدراسات في لندن ©